INF

INFCIRC/380/Add.1
23 April 1990
GENERAL Distr.
ARABIC
Original: ENGLISH

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشرة اعلامية

طلب مقدم من الممثل المقيم للعراق

طلب الممثل المقيم للعراق أن توزع الامانة على الدول الاعضاء الايضاحات المرفقة التي صرح بها ناطق باسم وزارة الخارجية العراقية.

90-01533
١٧٨٤٦

ايضاحات صرح بها ناطق باسم
وزارة الخارجية العراقية

بغداد، ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠

صرح ناطق باسم وزارة الخارجية بما يلي:

مرة أخرى تدبّر السلطات البريطانية، وفي هذه المرة بالتعاون مع السلطات الاميركية، حملة مغرضة من الافتراءات بهدف تشويه سمعة العراق وتوفير المبررات للعدوان عليه، وبذلك تقدم خدمة مباشرة وواضحة لا شك فيها للمخططات الصهيونية في العدوان على العراق والامة العربية.

واشارة للتصريح الذي أصدرناه في التاسع والعشرين من آذار/مارس ، فقد فضلنا الانتظار لبضعة أيام حتى تتكشف كل صفحات هذه الحملة المغرضة وفي وسائل الاعلام البريطانية والاميركية نفسها ليكون الرأي العام العربي والدولي على بينة من كل الحقائق.

ان الموضوع الذي أثيرت حوله هذه الضجة المفتعلة لا يعدو أن يكون عقدا صغيرا وعاديا بين مؤسسة عراقية وشركة تجارية بريطانية هدفه تأمين مواد لاستخدامات الجامعة التكنولوجية في العراق لاغراض علمية صرف وأن قيمة هذا العقد هي عشرة آلاف وخمسمائة دولار.

وكما يتضح من وقائع العملية التي نرفق تفاصيلها كملحق بهذا التصريح(*) فان السلطات الاميركية وبالتعاون مع السلطات البريطانية كما اعترفت الجهات المذكورة نفسها قد دست عن عمد عميلا لمكتب التحقيقات الفيدرالي في الشركة الاميركية المجهزة لتلك المواد تحت غطاء مدير مبيعات للشركة لتوجيه هذه الصفقة الصغيرة والعادية توجيها استخباريا مغرضا، بهدف تدبير اتهام ملفق بدعوى سعي العراق للحصول على معدات للاستخدام النووي من السوق الاميركية. ويبين التقرير الملحق بهذا التصريح ان الجهات العراقية المعنية لم تتعامل مع تلك المحاولات بل اعترضت عليها لان الجهات العراقية بالاصل كانت ترغب في الحصول على مواد لاستخدامات علمية. ومما يؤكد سوء النية والتدبير المغرض هو المراسلات المفتوحة التي وجهها عميل الـ F.B.I الذي انتحل صفة مدير المبيعات في الشركة الاميركية المجهزة الى الجهات العراقية والتي يعرض فيها هو، وليس بناء على طلب من الجهات العراقية، بيع مواد للاستخدامات النووية

(*) أنظر الملحقين ٢ و ٣ بالوثيقة INFCIRC/380.

بأسلوب مفضوح يقصد منه بما لا يقبل الجدل الاستدراج والتوريط. ان كل من يعرف الولايات المتحدة يعرف تماما بأن كل الاتصالات الهاتفية واتصالات التلكس بين الولايات المتحدة والخارج تخضع لرقابة الكترونية متطورة ومتواصلة من وكالة الامن القومي الاميركية. فكيف يمكن لمدير مبيعات في شركة أمريكية أن يعرض مواد للاستخدامات النووية بتلكس مفتوح اذا لم يكن الامر بالاصل مخططا ومدبرا مع الجهات الامنية الاميركية؟.

ان السلطات البريطانية والاميركية قد وجهت العملية بالبيانات والتصريحات التي أصدرتها بصيغة اتهام للعراق. ان الاتهام يجب أن يوجه الى هذه السلطات نفسها لتعمدها تدبير مخطط للتوريط وتشويه السمعة ضد العراق.

ان الحقائق المرتبطة بهذه العملية لا يمكن عزلها اطلاقا عن حملة التشويه المنظمة والمستمرة منذ فترة والتي تستهدف الاساءة الى سمعة العراق بقصد التمهيد للعدوان عليه وعلى منشآته العلمية والصناعية. ولا يمكن في هذا الشأن أيضا عزل قضية الجاسوس بازوفت والحملة الشعواء المغرضة والمفتعلة التي أثارتها الاوساط الرسمية والاعلامية البريطانية والاوساط الاعلامية الاميركية والغربية المتأثرة بالصهيونية.

ان الهدف من كل ذلك واضح وهو محاصرة العراق ومنعه بشتى الوسائل من مواصلة حقه الطبيعي في التقدم العلمي وامتلاك التكنولوجيا ومن ثم ارتكاب العدوان عليه. وليس العراق وحده هو المستهدف من ذلك بل الامة العربية كلها. ان مخطط الاوساط الاستعمارية والصهيونية يستهدف ابقاء التفوق الاسرائيلي على العرب جميعا. والنتيجة الحتمية لذلك: بقاء الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية وسيادة الهيمنة الغربية - الاسرائيلية على المنطقة وتصفية حقوق الشعب العربي الفلسطيني وقضيته العادلة.

وقد ثبت في هذه العملية وسواها ان العراق يتصرف بأسلوب شرعي مراعيا في سعيه للحصول على التقدم العلمي والتكنولوجي قواعد القانون الدولي وأصول التعامل بين الدول، في اطار سياسة واعية وحسنة النية. ومن الجدير أن نذكر هنا ان العراق أحد أطراف معاهدة حظر انتشار الاسلحة النووية (NPT) وملتزم بها، وان وكالة الطاقة الذرية التي تقوم بزيارات منتظمة للمنشآت العراقية تشهد على ذلك.

أما اسرائيل فانها لم توقع هذه المعاهدة وترفض التوقيع عليها برغم القرارات المتكررة من الامم المتحدة وغيرها التي دعت الى ذلك. كما تؤكد كل التقارير ومنها الاميركية والغربية بأنها تمتلك السلاح النووي من دون أن تشار ضدها ضجة من جانب أولئك الذين يتباكون على الامن في المنطقة .. كالضجة التي تشار ضد العراق حول أمر مدبر من جانبهم.

اننا نؤكد بأن العراق ومعه الامة العربية كلها لن يرضخ لمحاولات الضغط والابتزاز المتواصلة التي يتعرض لها وسيواصل حقه الطبيعي في التقدم. وهو يعرف تماما ارتباط هذه المحاولات والحملات الاعلامية المغرضة بالمخططات الرامية الى تدبير العدوان عليه.

ان العراق يقظ تماما لهذه المحاولات، وعلى الذين يدبرون مخططات العدوان أن يعرفوا، كما أكدنا مرارا، بأن العراق يمتلك الارادة كما يمتلك الوسائل التي تمكنه من الرد على العدوان وتلقين المعتدين درسا بليغا.